

Distr.: General
26 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ٩ من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية في حالات الكوارث

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (أ) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي

تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك

المساعدة الاقتصادية الخاصة

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في
حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويُقدّم هذا التقرير أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٦/٧٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٥. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200516 120516 16-06494 (A)



ويقدم التقرير لمحةً عامة عن الجهود الجارية لتحسين التنسيق والاستجابة في مجال العمل الإنساني. ويصف الاتجاهات والتحديات والمسائل المواضيعية الرئيسية في المجال الإنساني، ومن بينها احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيز العمل الإنساني في عصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والالتزام بعدم إغفال أحد والتصدي بشكل أفضل لمسألة التشرد القسري وتعزيز التمويل.

أولا - مقدمة

ألف - الاتجاهات الرئيسية

١ - على مدى أكثر من عقد من الزمن، نما مستوى الاحتياجات والمعاناة الإنسانية بصورة هائلة ولم يكن عام ٢٠١٥ استثناء من ذلك. فقد زاد عدد الأشخاص الذين تستهدف الأمم المتحدة وشركاؤها توجيه المساعدة الإنسانية إليهم ثلاثة مرات منذ عام ٢٠٠٥ ليصل في عام ٢٠١٥ إلى ٨٢ مليون شخص في عدد قياسي من البلدان بلغ ٣٨ بلدا. وزادت خلال نفس الفترة الاحتياجات المعلنة في النداءات المنسقة المشتركة بين الوكالات من ٥,٤ بلايين دولار إلى ١٩,٩ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٥، لم يرد إلا مبلغ ١٠,٦ بلايين دولار، وهو ما يمثل أكبر فجوة تمويل حتى الآن^(١).

٢ - وتظل غالبية التمويل توجه إلى الأزمات المطولة أو الكبرى. فمن مجموع البلدان الـ ٣٨ التي تتلقى مساعدة دولية، نشأ عن ست أزمات^(٢) نحو ٧٠ في المائة من الاحتياجات التمويلية في عام ٢٠١٥ وما برحت النداءات توجه من أجل ست أزمات^(٣) على مدى ١١ عاما متواصلة. ويظل متوسط مدة أي نداء مشترك بين الوكالات سبعة أعوام.

٣ - وفي عام ٢٠١٥، سُجلت ٣٤٦ كارثة طبيعية، راح ضحية لها عدد يقدر بـ ٢٣ ٣٦٣ شخصا وطالت آثارها ٩٠,٣ مليون شخص وتسببت في أضرار تجاوزت قيمتها ما يزيد عن ٦٥,٢ بليون دولار. ووقع في آسيا نحو نصف الكوارث الطبيعية المسجلة^(٤). ويقدر عدد الأشخاص الذين شردتهم الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية بـ ١٩,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٥^(٥). كما أدى وقوع واحد من أقوى أحداث ظاهرة النينو المسجلة إلى حدوث زيادات كبيرة في الاحتياجات الإنسانية على نطاق العديد من المناطق.

(١) البيانات حتى تاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦، مستمدة من نظام التتبع المالي، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://fts.unocha.org>.

(٢) الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق.

(٣) تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، وكذلك الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٤) مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث. بيانات جرى تنزيلها في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٥) تقديرات أولية قدمها مركز رصد التشرد الداخلي، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤ - ويتضرر ملايين النساء والرجال والأطفال من النزاعات المسلحة الوحشية التي تدور في مختلف أنحاء العالم، حيث تُشهد يومياً انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ يُقتل المدنيون ويُجرحون ويتعرضون لصدمات نفسية من جراء القصف المدفعي والجوي العشوائيين، أو يُحبسون ويتضورون جوعاً في المناطق التي تحاصرها أطراف النزاعات التي تستخف بالقانون الدولي ولا تحترم كرامة الإنسان.

٥ - ونتيجةً لذلك، بلغ التشرد القسري مستويات غير مسبوقة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان عدد المشردين داخلياً من جراء النزاعات المسلحة وأعمال العنف قد بلغ رقماً قياسياً هو ٤٠,٨ مليون شخص، بزيادة قدرها ٢,٨ مليون شخص عن الأرقام المسجلة في نهاية عام ٢٠١٤.^(٦) وفي منتصف عام ٢٠١٥، كان مجموع اللاجئين على الصعيد العالمي قد بلغ ٢٠,٢ مليون شخص، وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ١٩٩٢^(٧). وإضافةً إلى ذلك، يقدر عدد الأشخاص عديمي الجنسية بـ ١٠ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم.

باء - الفرص الجديدة

٦ - كان عام ٢٠١٥ عاماً رائداً دعت خلاله الاستعراضات وحلقات النقاش الرئيسية إلى إحداث تغييرات كبيرة في طرق تصدي الأمم المتحدة والمجتمع العالمي للتحديات العالمية. ووافقت الدول الأعضاء على أطر جديدة مهمة للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة وتغير المناخ.

٧ - وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزمت الدول الأعضاء بعدم إغفال أحد، بمن فيهم الضعفاء، كالمشردين داخلياً واللاجئين، والذين يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة. ومن أجل تلبية احتياجات الأشخاص المحاصرين في سياق النزاعات والكوارث، فإن هناك دوراً حاسماً يمكن أن تضطلع به الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء في المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨ - ويمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في إسطنبول، تركيا، يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، فرصة كبيرة للمساعدة على التصدي للتحديات التي تتسبب

(٦) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "UNHCR mid-year trends 2015", 2015، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "الأونروا بالأرقام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥"، ٢٠١٥. ولم تكن بيانات نهاية السنة لعام ٢٠١٥ متاحة وقت تقديم هذا التقرير.

في تصاعد مستويات الاحتياجات والمعاناة الإنسانية. ويحدد تقرير الأمين العام إلى مؤتمر القمة المعنون "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة" (A/70/709) خمس مسؤوليات أساسية وخطة عمل من أجل الإنسانية، تعد ذات أهمية بالغة لإنجاز نتائج أفضل للإنسانية. ولتحقيق ذلك، ينبغي المضي قدماً في خطة العمل خلال السنوات القليلة المقبلة وينبغي رصد التقدم المحرز في تنفيذها.

٩ - وسيشكّل مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المقرّر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ فرصة أخرى لمعالجة الطابع الحضري المتزايد للأزمات الإنسانية.

ثانياً - نظرة عامة على حالات الطوارئ الإنسانية في عام ٢٠١٥

ألف - حالات الطوارئ المعقدة

١٠ - في العراق، زاد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بمقدار الضعف ليلبلغ ١٠ ملايين شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبلغ عدد المشردين داخلياً الجدد أكثر من مليون شخص ليصبح بذلك مجموع المشردين داخلياً ٣,٣ ملايين شخص. وظل نحو ٣ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. واستضاف العراق نحو ٢٤٥ ٠٠٠ لاجئ سوري.

١١ - وفي ليبيا، ازداد تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مع استمرار الأزميتين السياسية والأمنية. وتركز النزاع في المناطق الحضرية وألحق ضرراً بالغاً بالمدنيين. فارتفع عدد المشردين داخلياً ليصل إلى ٤٣٥ ٠٠٠ شخص، وزاد مجموع المحتاجين إلى ٢,٤ مليون شخص. ودفع انهيار مؤسسات الدولة النظام الصحي إلى حافة الانهيار وترك ملايين الأشخاص بدون حماية أساسية من الدولة. وكان المهاجرون وطالبو اللجوء عرضةً بوجه خاص للتهديدات.

١٢ - وأسفرت موجة من الهجمات والعنف اندلعت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل عن مقتل أكثر من ٢٢ إسرائيلياً، و ١٤١ فلسطينياً، واثنين من الرعايا الأجانب؛ وجرح آلاف آخرين. و تنطوي قضايا حماية المدنيين المتصلة بطول أمد الاحتلال وتكرر دورات العنف على أعداد كبيرة من الضحايا، وزيادة في عمليات هدم البنى، والتشرد القسري المحتمل. واستمر عدد من العوامل، بما في ذلك القيود

المفروضة على التنقل وسبل الوصول، يقوض سبل العيش وفرص الحصول على الخدمات. وظل التعافي يمضي بوتيرة بطيئة في غزة، حيث ظل نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص مشردا.

١٣ - وفي الجمهورية العربية السورية، استمر اشتداد النزاع المسلح وسط تزايد الاحتياجات وحالات التشرد. ومنذ عام ٢٠١١، قُتل أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص وجرح أكثر من مليون شخص، وشُرد داخليا ٦,٥ ملايين شخص (إضافة إلى ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني)، وفرّ ما يقرب من ٤,٦ ملايين لاجئ إلى بلدان مجاورة وغير مجاورة. وبلغ عدد الأشخاص الذين كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية نحو ١٣,٥ مليون شخص، من بينهم أكثر من ٦ ملايين طفل. وكان هناك نحو ٤,٦ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، منهم ٤٨٦ ٧٠٠ شخص محبسون في المناطق المحاصرة. وظلت حماية المدنيين مصدر قلق بالغ، لا سيما بسبب التأثير المترتب على المدنيين والبنية التحتية المدنية من جراء الأعمال العدائية التي تنفذ في المناطق المكتظة بالسكان، بما فيها الهجمات العشوائية والهجمات التي تستهدف المدنيين. وكان أكثر من نصف مرافق الرعاية الصحية في البلد إما مغلقا أو يعمل بصورة جزئية فحسب، بينما أغلقت مدرسة واحدة من كل ٤ مدارس أو تعرضت لأضرار أو دمرت. وظل إيصال المساعدة الإنسانية مقيدا بشدة نتيجة لانعدام الأمن والنزاع الدائر وتدخل أطراف النزاع.

١٤ - وكان اليمن غارقا بالفعل في أزمة إنسانية عندما تصعدت أعمال العنف في آذار/مارس ٢٠١٥. وبنهاية العام، كان قد قتل ٢ ٧٩٥ مدنيا وجرح ٥ ٣٢٤ آخرين. وبلغت نسبة الأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية نحو ٨٢ في المائة من السكان (٢١,٢ مليون شخص). وتجاوز عدد المشردين داخليا ٢,٥ مليون شخص، وفر ٨٢ ٠٠٠ شخص إلى أفريقيا. وبلغ عدد الأشخاص المفقوتين إلى الأمن الغذائي أكثر من ١٤ مليون شخص، وعدد الأشخاص الذين لم تتح لهم إمكانية الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي ١٩,٤ مليون شخص، وعدد الأشخاص الذين لم يحصلوا على رعاية صحية كافية ١٤,١ مليون شخص. وتضررت جهود الاستجابة الإنسانية من النزاع الدائر، وانعدام الأمن، والعراقيل التي فرضتها أطراف النزاع.

١٥ - وفي بوروندي، أدت الأزمة السياسية وحالة انعدام الأمن اللتين بدأتا في نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى مقتل نحو ٣٤٠ شخصا و كان أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص قد تحولوا إلى لاجئين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأدى انعدام الاستقرار إلى تدهور سبل العيش الهشة، مما أسفر عن زيادة أعداد البورونديين الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتأثرت أيضاً قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية.

١٦ - وفي جنوب السودان، استمر تدهور الحالة الإنسانية على الرغم من توقيع اتفاق للسلام في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأدى النزاع المسلح والعنف القبلي إلى زيادة أعداد المشردين إلى ٢,٣ مليون شخص، منهم ١,٦٥ مليون مشرد داخليا وأكثر من ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة. وفي نهاية العام، واجه نحو ٣,٩ ملايين شخص حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها ٨٠ في المائة عن العام السابق. وتسبب تفشي الملاريا على نحو غير مسبوق في وقوع نحو ٢,٣ مليون إصابة و ١٣٤٠ حالة وفاة، وشهد عام ٢٠١٥ أيضاً تفشي مرض الكوليرا إلى جانب تفشي مرض الحصبة في عدة أماكن.

١٧ - وفي السودان، استمرت الشواغل المتعلقة بطول أمد التشرد وتوفير الحماية على نطاق واسع في دارفور. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان عدد المشردين داخليا قد بلغ ٢,٦ مليون شخص، من بينهم ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ شخص كانوا قد فروا من القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدولة، أو هجمات الميليشيات، أو العنف القبلي على مدار عام ٢٠١٥. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ظل من المتعذر على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الوصول إلى مئات الآلاف من المدنيين المتضررين من النزاع. وأدى استمرار العنف وتدهور انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان أيضاً إلى دفع ما يقرب من ١١٠.٠٠٠ لاجئ إلى السودان في عام ٢٠١٥، ليصل بذلك عدد اللاجئين القادمين من جنوب السودان إلى البلد ما مجموعه ١٩٥.٠٠٠ لاجئ بنهاية العام.

١٨ - ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه إحدى أسوأ الأزمات المتعلقة بالحماية في العالم. وتضرر مجموع السكان البالغين ٤,٦ ملايين شخص، ولا يزال ربع السكان مشردين، منهم نحو ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ و ٤٥٢.٠٠٠ من المشردين داخليا. ويعاني ما يزيد عن نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي على نحو شديد أو خطير. وتعرض أكثر من ٢٠ في المائة من الهياكل الصحية للتدمير منذ بداية النزاع. واستمرت الهجمات الموجهة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٥.

١٩ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الحالة الإنسانية حرجية. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما من الصدمات وحالات التشرد المتتالية نتيجة للنزاع المسلح والعنف، احتاج ٧,٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وعانى حوالي ٤,٥ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي؛ وعانى ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن؛ وتشرد أكثر من ١,٥ مليون شخص داخليا، وكان ٥٠٠.٠٠٠ كونغولي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة.

٢٠ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية، فإن الحالة الإنسانية في الصومال لا تزال هشة بسبب النزاع المسلح والعنف العشائري وانعدام الأمن وسوء الخدمات الأساسية والتخلف المزمن وأثر ظاهرة النينيو. وهناك حوالي ٤,٧ ملايين شخص، أي أكثر من ثلث السكان، في حاجة إلى المساعدة، و ٣٠٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. وازدادت الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، لا سيما حركة الشباب، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين، وجعل إيصال المعونة صعبا للغاية بسبب استهداف الشركاء في المجال الإنساني. و تشرّد أكثر من ٤٢ ٠٠٠ شخص حديثا من جراء العمليات العسكرية في عام ٢٠١٥.

٢١ - وأفضى العنف المتصل بجماعة بوكو حرام في شمال شرقي نيجيريا والمناطق المجاورة من تشاد والكاميرون والنيجر إلى تفاقم مستويات الضعف وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية العالية بالفعل. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، أصبح حوالي ٩,٢ ملايين شخص في المنطقة في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة؛ وأُجبر ٢,٨ مليون شخص على الفرار من ديارهم، بمن فيهم ٢١٥ ٠٠٠ لاجئ و ٢,٥ مليون من المشردين داخليا في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وشكلت مسائل الحماية مصدر قلق كبير، مع تحمل الأطفال والشباب والنساء وطأة العنف، ولا يزال العنف الجنسي والجنساني متفشيا.

٢٢ - وفي منطقة الساحل، عانى أكثر من ٢٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٥، وهدد سوء التغذية الحاد حياة ٥,٨ ملايين طفل دون الخامسة من العمر ونمائهم. ويتوفى قرابة طفل من كل ٥ أطفال في الساحل قبل بلوغ سن الخامسة، ويرتبط ثلث هذه الوفيات بسوء التغذية. وأدى التطرف العنيف والنزاعات المسلحة إلى تشرّد ٤,٤ ملايين شخص، بزيادة قدرها ثلاثة مرات في أقل من سنتين.

٢٣ - وفي أوكرانيا، استمر القتال المتقطع على طول "خط التماس" بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، على الرغم من اعتماد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وتضرر ٣,٨ ملايين شخص على الأقل، احتاج أكثر من ٣ ملايين شخص منهم إلى المساعدة الإنسانية. وواجه حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون على طول "خط التماس" انعدام الأمن والقيود الشديدة على الحركة، وفقدان سبل كسب العيش، وغياب سيادة القانون، وشواغل الحماية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية. واشتدت احتياجات حوالي ٢,٧ مليون شخص يعيشون خارج "خط التماس" في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة.

٢٤ - وفي أفغانستان، تشرد أكثر من ٣٣٥ ٠٠٠ شخص من جراء نزاع متزايد الكثافة والنطاق الجغرافي في عام ٢٠١٥، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، وبذلك بلغ مجموع عدد المشردين منذ عام ٢٠١٢ أكثر من ٧٤٩ ٠٠٠ شخص. وفي باكستان، انخفض عدد المشردين من ١,٦ مليون إلى ١,١ مليون شخص، في أعقاب حالات العودة الجارية إلى المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في عام ٢٠١٥.

٢٥ - ولا تزال تعاني ميانمار من مزيج من الكوارث الطبيعية والتراعات المسلحة والتوترات الطائفية وحالات انعدام الجنسية والاتجار بالبشر والمهجرة. وما زال أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص مشردين في ولايات كاشين وشان وراخين. وأضررت التوترات الطائفية والسياسات والممارسات التقييدية في ولاية راخين بالمشردين في المخيمات والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وعلى وجه الخصوص، عانى شعب الروهينغا من قيود مستمرة مفروضة على حرية تنقله، مما أثر على قدرته على الحصول على الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح. ونظرا للشعور باليأس، شرع العديد في ولاية راخين في رحلات بحرية خطيرة، مما أدى إلى أزمة في خليج البنغال وبحر أندامان. وعلى الرغم من التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد مع ثماني جماعات مسلحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تسببت التراعات التي لم تحل في عمليات تشرد جديدة.

٢٦ - وفي الفلبين، أدى اندلاع القتال في وسط مينداناو، في أوائل عام ٢٠١٥، بين الجيش والشرطة من ناحية، والجماعات المسلحة من غير الدول من ناحية أخرى، إلى تشرد ما يزيد على ١٢٥ ٠٠٠ شخص. وهناك حوالي ٢٣ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين داخليا في زامبوانغا.

٢٧ - وفي هايتي، أضر وباء الكوليرا بنحو ٣٦ ٠٠٠ شخص، وقضى على ٣٣٦ شخصا في عام ٢٠١٥. ووفقا للأرقام التي أصدرتها الجمهورية الدومينيكية، أسفرت أزمة المهجرة المختلطة بين البلدين عن عودة نحو ١٢٨ ٠٠٠ من الهايتيين إلى هايتي، منهم نحو ١٥ ٠٠٠ من المرحلين رسميا. ولا يزال حوالي ٦٢ ٠٠٠ شخص مشردين من جراء زلزال عام ٢٠١٠ في مخيمات ذات ظروف معيشية سيئة، نتيجة لتردي الخدمات الأساسية والافتقار إلى التمويل.

٢٨ - وتم الإبلاغ عن وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف التراعات، وجرى تأكيدها في عدد من حالات الطوارئ المعقدة المبينة أعلاه.

باء - الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية

٢٩ - تعد ظاهرة النينيو التي وقعت في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إحدى أقوى الظواهر الثلاث المسجلة، وقد أثرت على عشرات الملايين من الناس منذ تأكيدها في أيار/مايو ٢٠١٥. وأسهمت التغيرات في درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار الناشئة عن ظاهرة النينيو في تدهور الأمن الغذائي والتغذية والصحة والصرف الصحي حول العالم. وأبلغ عن معظم الزيادات الكبيرة في الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالظاهرة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى وجزر المحيط الهادئ. وحتى الآن، أعلنت ثمانية بلدان حالة طوارئ وطنية، بينما أعلن آخرون عن حالات طوارئ في مناطق معينة.

٣٠ - وما فتئت إثيوبيا تشكل البلد الأكثر تضرراً من ظاهرة النينيو حتى الآن. وشهد البلد أسوأ حالة جفاف منذ ٥٠ عاماً، وسيحتاج ما يزيد على ١٠,٢ ملايين شخص إلى المساعدة الغذائية الإنسانية في عام ٢٠١٦، بالمقارنة مع ٢,٩ مليون شخص في مطلع عام ٢٠١٥. وأثرت الأمطار الغزيرة وحالات الجفاف على ١٤٥ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء الصومال، بالإضافة إلى ٥٥٠ ٠٠٠ شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تضرر نحو ٣٨٥ ٠٠٠ شخص من الجفاف المتصل بظاهرة النينيو في شمال الصومال. وفي الجنوب الأفريقي، كان ٢٨ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية عام ٢٠١٥، مع جفاف شديد متصل بظاهرة النينيو بالإضافة إلى ضعف المحاصيل في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي أمريكا الوسطى، تضرر أكثر من ٤,٢ ملايين شخص من ظروف الجفاف المرتبطة بظاهرة النينيو. وفي هايتي، أثر الجفاف المتفاقم بسبب الظاهرة على الأمن الغذائي، حيث أصبح ٣,٦ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وما يقرب من ١,٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ففي منطقة المحيط الهادئ، تضرر أكثر من ٣,٥ ملايين شخص من الجفاف. وتأثر ٤,٧ ملايين من السكان في جميع أنحاء جنوب وجنوب شرق آسيا من موجات الحرارة والجفاف الشديد فيما يتعلق بظاهرة النينيو. وستستمر الاحتياجات الإنسانية في الزيادة في عام ٢٠١٦.

٣١ - ودمرت عدة كوارث طبيعية العديد من بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٥. وفي آذار/مارس، تسبب إعصار بام المداري في أضرار واسعة النطاق في فانواتو، مما أثر في ٧٠ في المائة من السكان. وتعرضت نيبال لزلزالين متتابعين في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، مما أدى إلى مقتل ما يزيد على ٨ ٨٠٠ شخص، وخلف ٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح، ودمر أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ منزل. ودمرت الفيضانات المفاجئة والانهدامات الأرضية أجزاء من الهند، في حين أثرت الفيضانات الغزيرة

على ١٢ من ١٤ منطقة في ميانمار، مما أدى إلى مقتل ١٧٢ شخصا وتدمير المحاصيل والمزارع، وتشرد ١,٧ مليون شخص مؤقتا. وضرب الفلبين إعصار كوبو (تشرين الأول/أكتوبر) وإعصار ميلور (كانون الأول/ديسمبر)، مما أسفر عن مقتل عشرات من الأشخاص، وأدى إلى تشرد حوالي مليون شخص مؤقتا، وإلحاق أضرار بأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ منزل.

جيم - الاستجابة في حالات الطوارئ لمرض فيروس إيبولا وتنسيق حالات الطوارئ الصحية في المستقبل

٣٢ - مع وجود أكثر من ٦٠٠ ٢٨ حالة مؤكدة ومحتملة ومشتبه فيها ووقوع أكثر من ٣٠٠ ١١ حالة وفاة، كشفت أزمة مرض فيروس إيبولا مواطن الضعف في النظم الصحية الوطنية في غينيا وليبيريا وسيراليون، وشددت على ضرورة الاستثمار في تعزيز قدرتها على التكيف. كما أثبتت عدم وجود قدرة كافية على الصعيدين العالمي والإقليمي للتصدي بفعالية لتفشي المرض بشكل خطير. وفي حين اعتبرت الأزمة في البداية أزمة صحية، فسرعان ما تم الاعتراف بالحاجة إلى استجابة مشتركة بين الوكالات من أجل معالجة الآثار المتعددة القطاعات. وتقلصت الأزمة في نهاية المطاف من خلال المشاركة الكاملة لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مع تعزيز تواجد منظمة الصحة العالمية في الميدان للعمل مع الشركاء التنفيذيين لإنجاز استراتيجية استجابة متطورة في مختلف مراحل تفشي المرض.

٣٣ - وبرهن التصدي لفيروس إيبولا على أهمية خطوط الاستجابة الأولى، بما في ذلك العاملين في الرعاية الصحية والمجال الإنساني على الصعيدين الوطني والدولي الذين ساهمت بهم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وكان من الضروري جدا أيضا إيلاء الأولوية للملكية المجتمعية وتكييف الاستجابة لتنسجم مع المناطق الحضرية وإشراك القطاع الخاص. ويلزم البلدان المعرضة للخطر تطوير وتعزيز القدرات الأساسية بموجب اللوائح الصحية الدولية، وتعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية في إطار جهود التأهب. كما ينبغي أن تعزز جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة النظم المتصلة بالصحة وتدعمها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٤ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بدور هام في توفير القيادة العامة لمنظومة الأمم المتحدة في البلدان المتضررة. بيد أن الخبرة التي اكتسبها هيكلها المخصص تسبب أيضا في الدعوة إلى زيادة القدرة على التنبؤ من أجل الاستجابة للطوارئ المتعلقة بالصحة العامة في المستقبل، على أن تكون منظمة الصحة العالمية الوكالة التقنية الرائدة للعمل الصحي الدولي وأن يشارك أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

بشكل منهجي ومبكر في الجوانب التشغيلية للاستجابة. وفي هذا الصدد، ينبغي على أوساط العمل الإنساني ودوائر الصحة العامة بذل الجهود لتعزيز التفاعل بين آليات التنسيق والاستجابة الإنسانية القائمة وتلك التي تسري خلال حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

ثالثا - تحسين الأداء لصالح الناس

ألف - تلبية احتياجات المتضررين من النزاعات

احترام القانون الدولي الإنساني

٣٥ - في عام ٢٠١٥، استمرت وفيات المدنيين ومعاناتهم بلا هوادة، بسبب التآكل الصارخ والمروع لاحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع تكرار الهجمات المباشرة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، والهجمات العشوائية، وعمليات الحصار والحرمان التعسفي من المساعدات الإنسانية.

٣٦ - يجب على المجتمع الدولي أن يستثمر أكثر في منع نشوب النزاعات وإيجاد الحلول السياسية لها. ويجب، عندما تحدث الحروب، التمسك بالقواعد التي تحمي الإنسانية وتصونها. وعلى جميع الدول الأطراف والجهات من غير الدول الأطراف في النزاعات المسلحة أن تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات في الهجمات وفي التصدي لآثارها. وتحظر هذه القواعد بشدة جميع الهجمات التي يتعرض لها المدنيون والأشخاص العاجزون عن القتال والمواقع المدنية، وكذلك استخدام وسائل وأساليب الحرب العشوائية، وتقضي باتخاذ الاحتياطات الملائمة لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليل حجمه إلى أدنى حد. وليس المطلوب حصرا أن تكون المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الهامة بمنأى عن القوة العسكرية، إنما المطلوب أيضا عدم استخدامها دعما لأي جهد عسكري.

٣٧ - ويتعين على جميع الدول أن تستغل نفوذها السياسي والاقتصادي لكفالة امتثال أطراف النزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتعين على الدول أيضا أن تجري تحقيقات فعالة في الادعاءات بحدوث انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة مساءلة الجناة.

إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية

٣٨ - إن تلبية احتياجات الناس إلى الغذاء والماء والرعاية الطبية واللوازم الأخرى الحيوية للبقاء على قيد الحياة التزام أساسي من الدول وشرط من الشروط الأساسية للإنسانية. ويحظر بشدة رفض وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة من أجل تحقيق مكاسب عسكرية أو منع المدنيين من مغادرة تلك المناطق بأمان.

٣٩ - وتكتسي مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والتراثة والحياد والاستقلال أهمية مركزية في توفير وتعهّد سبل الوصول إلى السكان المحتاجين، ويجب أن تحترم جميع الجهات الفاعلة هذه المبادئ. ولم يسبق أن كانت أهمية قبول التعامل مع جميع الأطراف المعنية والقدرة على القيام بذلك على هذا القدر من الوضوح وهي تظل الحجر الأساس لقدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين والبقاء إلى جانبهم وتقديم المساعدة لهم.

٤٠ - ولا تتمتع الدول بسلطة تقديرية مطلقة تبيح لها أن ترفض العروض المتجرّدة لتقديم المساعدة الإنسانية إذا كان الناس بحاجة إلى الإغاثة. وفي الحالات التي لا يتم فيها تلبية احتياجات المدنيين الأساسية على النحو الملائم، يحتم على الدول المعنية ألا تحجم تعسفا عن الموافقة على القيام بعمليات الإغاثة الإنسانية والمتجرّدة.

٤١ - ويجب على جميع الأطراف في النزاع المسلح أن تتيح وتيسر وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق، بطرق منها اتخاذ إجراءات واضحة وبسيطة وسريعة ينبغي أن تشمل تدابير لتسهيل الحركة، ولا سيما فيما يتعلق بالتأشيرات والتصاريح والتخليص الجمركي، وكذلك الإعفاءات من الضرائب والرسوم على أشغالها وعمليات التفتيش. كما ينبغي تقديم معلومات واضحة عن الإجراءات المنطبقة. ويمكن الاستلزام في هذه التدابير، على سبيل المثال، بالممارسات الجيدة المتبعة في حالات الكوارث الطبيعية.

حماية العاملين في مجالي الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية

٤٢ - لكي يتسنى تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية للأشخاص المحتاجين إليها، يلزم كفالة أعلى درجة من الاحترام والحماية من آثار الأعمال العدائية. ومع ذلك، يتعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لهم ووسائل النقل التي يستخدمونها، والمرضى والجرحى، فضلا عن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وما يستخدم في عمليات الإغاثة الإنسانية، لهجمات متكررة تكون في كثير من الأحيان أسلوبا من أساليب الحرب. وهذا الأمر يحرم السكان المتضررين من هم في حاجة ماسة إلى الخدمات المنقذة

الحياة من الحصول عليها، ويهدد إمكانية استمرار عمليات الإغاثة، ويعوق التعافي، وتنجم عنه عواقب إنمائية طويلة الأجل.

٤٣ - وتبين السجلات الأولية الواردة من قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال تقديم المعونة أن ٢٣٨ عاملاً في مجال تقديم المعونة قد قتلوا أو اختطفوا أو أصيبوا بجروح خطيرة في عام ٢٠١٥. وكانت النسبة الأكبر في عدد الذين قتلوا منهم (٧١ من أصل ٩٦ شخصاً) من ضحايا الهجمات الموجهة أو تبادل إطلاق النيران أثناء قيامهم بتقديم المساعدة. وقد ارتفعت نسبة الإصابات الناجمة عن الهجمات الجوية (على المرافق الصحية في المقام الأول) إلى مستويات غير مسبوقة، مع سقوط ٤٢ شخصاً بين قتيل وجريح. وشكل الموظفون الوطنيون، وهم غالبية العاملين في مجالي الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية، ٩٠ في المائة من الضحايا (٢١٠ من أصل ٢٣٨ شخصاً)^(٧).

٤٤ - ويجب أن تبذل جميع الجهات الفاعلة المعنية المزيد من الجهود من أجل عكس مسار هذا الاتجاه غير المقبول. وإن جميع الدول الأطراف والجهات من غير الدول الأطراف في النزاعات المسلحة ملزمة على نحو صارم باحترام وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية ووسائل النقل التي يستخدمونها والمرافق التابعة لهم، والمرضى والجرحى، فضلاً عن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وما يستخدم في عمليات الإغاثة الإنسانية، من الهجمات أو التهديدات أو أعمال العنف الأخرى. وإن سن القوانين واللوائح الوطنية وإنفاذها، وتوفير التثقيف والتدريب، والتعاون مع المجتمعات المحلية، وتقاسم التحديات وتبادل أفضل الممارسات وجمع البيانات عن الانتهاكات والإبلاغ بها على نحو منتظم، تشكل أيضاً عوامل أساسية في تعزيز إيصال المساعدة الإنسانية والطبية وسلامتها.

الآثار الإنسانية للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

٤٥ - ظل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يخلف خسائر غير مقبولة في صفوف المدنيين. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الأسلحة المتفجرة ٤٣٧٨٦ حالة على المستوى العالمي؛ ٧٦ في المائة منها من المدنيين (٣٣٣٠٧). وعندما استخدمت الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بلغت نسبة القتلى والجرحى من المدنيين ٩٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٣١ في المائة في المناطق غير المأهولة بالسكان^(٨).

(٧) لم تكن أرقام عام ٢٠١٥ قد أُعدت بصيغتها النهائية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٨) أرقام قدمتها منظمة مكافحة العنف المسلح.

٤٦ - وإن ارتفاع عدد الوفيات والإصابات المروعة يتطلب العمل على تحسين حماية المدنيين من استعمال هذه الأسلحة التي تخلف آثارا كارثية طويلة الأجل على السكان المدنيين، مثل تدمير المساكن والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية الحيوية؛ والتشرد القسري للمدنيين؛ وفقدان الفرص الإنمائية؛ والأثر المدمر لمخلفات الحرب من المتفجرات، التي تقتل المدنيين وتؤذيهم لعقود بعد انتهاء الأعمال القتالية.

٤٧ - وينبغي لجميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تحجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المشكلة على سبيل الأولوية، بطرق منها المشاركة البناءة في العملية التي أطلقت في اجتماع دولي للخبراء استضافته النمسا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من أجل وضع إعلان سياسي بشأن هذه المسألة.

باء - عدم إغفال أحد

٤٨ - تشتمل خطة عام ٢٠٣٠ على التزامات تقضي بعدم إغفال أحد والوصول أولا إلى من هم أشد تحلفا عن الركب. الأمر الذي يحتم اتخاذ تدابير منها تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرين وتمكين النساء والفتيات وحمايتهن.

تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين

٤٩ - في عام ٢٠١٥، تجاوز عدد اللاجئين وملتسمسي اللجوء والمشردين داخليا من جراء النزاعات والاضطهاد والعنف ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وتشرد ملايين الأشخاص كذلك بسبب كوارث ناجمة عن مخاطر طبيعية، حيث ازداد عدد المشردين حديثا في المتوسط بأكثر من ٢٦ مليون شخص في كل سنة من السنوات السبع الماضية. ويتوقع أن تؤدي الظروف الجوية المرتبطة بتغير المناخ التي تزداد تواترا وحدة، وكذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى تفاقم ذلك الاتجاه. ويقوم أكثر من نصف اللاجئين والمشردين داخليا على نطاق العالم خارج المخيمات في المدن أو في مستوطنات عشوائية.

٥٠ - ووجد العدد الكبير من الناس الفارين من النزاعات والاضطهاد عبر الحدود بعض البلدان غير مهيأة للتعامل مع هذه التحركات، وفي بعض الحالات، غير الراغبة في ذلك، مما أدى إلى مزيد من المعاناة والوفيات. وتزايد أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يعبرون الحدود الدولية سعيا إلى حماية أو حياة أفضل، وقد توفي أكثر من ٥ ٠٠٠

شخص أثناء رحلتهم المخوفة بالمخاطر في عام ٢٠١٥^(٩). وفي كثير من الأحيان، لا يتلقى اللاجئين وملتمسو اللجوء والمهاجرون الواقعون في شبك الأزمات المساعدة التي يحتاجونها، بسبب الخوف من الاعتقال أو التمييز. وينبغي أن يحظى تعزيز الإدماج والتكامل الاجتماعيين للجميع بالأولوية، بوسائل منها مكافحة كره الأجانب والتمييز والعنف والعنصرية.

التصدي للتشرد القسري

٥١ - ليس التشرد القسري تحديا قصير الأجل ولا تحديا للعمل الإنساني فحسب، بل هو تحد معقد من حيث الحماية والسياسة والتنمية. ويعتبر ملايين المشردين داخل بلدانهم أن عدم إغفالهم يعني تمتعهم بالقدرة على العودة إلى ديارهم، أو تحسين اندماجهم في المجتمعات التي تستضيفهم، أو استقرارهم في أماكن أخرى، إذا اقتضى الأمر. وفي حين تبقى المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين والمشردين داخليا في حالات الأزمات أمرا أساسيا، يجب تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياتهم ومقومات الاكتفاء الذاتي. ويتطلب هذا التغيير عزمًا سياسيًا على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للتشرد.

٥٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بخفض التشرد الداخلي بطريقة آمنة وكرامة وعلى نحو قابل للقياس، بطرق منها العمل صوب تحقيق هدف ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، بغية إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا. ويجب اتخاذ عدد من الخطوات العملية والمالية والقانونية والسياساتية التي تتناسب مع كل سياق بعينه : أولا، ينبغي أن تقود الحكومات الوطنية الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة مسألة التشرد الداخلي ودعم الحلول الدائمة، كجزء من استراتيجيات التنمية الحضرية والريفية؛ ثانيا، ينبغي أن تساعد المنظمات الدولية والشركاء الدوليون الدول في الجهود التي تبذلها للحد من التشرد الداخلي الذي طال أمده وليس فقط لإدارة حالات ”حشود اللاجئين“ إلى أجل غير مسمى؛ ثالثا، ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وضع وتطبيق سياسات وطنية و أطر قانونية، و أطر إقليمية، على التوالي، من أجل حماية المشردين وتلبية احتياجاتهم، استنادا إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

(٩) المنظمة الدولية للهجرة، مشروع المهاجرين المفقودين، آخر الأرقام العالمية لعام ٢٠١٥.

الفرص المتاحة للتصدي للتشرد القسري والهجرة

٥٣ - شهد عام ٢٠١٦ وسوف يشهد عددا من المناسبات الرئيسية الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي يطرحها التشرد القسري والهجرة. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، استضافت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعا رفيع المستوى مع الدول الأعضاء بشأن موضوع "المسؤولية العالمية المشتركة - إيجاد مسارات لقبول اللاجئين السوريين". وفي أيار/مايو، سيسعى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى تحقيق الالتزامات بتقوية العمل الإنساني والإنمائي للتصدي للتشرد القسري وتعزيز الدعم المقدم للنظم المحلية. وفي أيلول/سبتمبر، ستعقد الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى يتناول مسألة التصدي لتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين من أجل صون حقوق المتنقلين على نحو أفضل.

تمكين النساء والفتيات وحمايتهن

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

٥٤ - تتسم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأهمية بالغة للاضطلاع بالعمل الإنساني على نحو فعال. فالنساء والفتيات يتأثرن أكثر من غيرهن بالآزمات ويتعرضن للمخاطر وأوجه الضعف القائمة على أساس نوع الجنس. وإقرارا بالاحتياجات المختلفة وتلبية لها، ينبغي أن تكون التجارب والأولويات الخاصة بالنساء والفتيات والفتيان والرجال من مختلف الأعمار القاعدة الأساسية التي يسترشد بها في العمل الإنساني، وضرورة حيوية لضمان المساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة.

٥٥ - ولتلبية احتياجات جميع السكان المتضررين بفعالية، يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تشرك المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وأن تنهض بالدور القيادي للمرأة وأن تشرك المرأة بوصفها أول المستجيبين، بطرق منها إقامة الشراكات مع الجماعات النسائية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

٥٦ - وتشكل زيادة آليات المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المتعهد بها في الأطر المعيارية العالمية والإقليمية والوطنية، أمرا أساسيا. ويجب إدماج مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعتة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيره من أدوات الرصد بشكل تام في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية. وينبغي أيضا أن تُصدر آليات التمويل الإنسانية تكليفاً بالاضطلاع ببرامج تحقيق المساواة بين الجنسين وأن تشجعها.

العنف الجنساني

٥٧ - يُعد العنف الجنساني مسألة تتعلق بحقوق الإنسان والحماية والصحة، وتتفاقم في حالات النزاع والكوارث والتشرد. وفي بعض حالات الأزمات، يقع أكثر من ٧٠ في المائة من النساء ضحايا للعنف الجنساني. وظل العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، غمطا يبعث على القلق العميق في عام ٢٠١٥، لا سيما ضد الفتيات المراهقات. واستخدم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كشكل متعمد من أشكال الاضطهاد ومُحرك للتشرد القسري، بما في ذلك في سياق تزايد التطرف العنيف وكأسلوب من أساليب الإرهاب (انظر S/2015/203).

٥٨ - وترد في المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بإدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف الجنساني في العمل الإنساني تفاصيل الحد الأدنى من التدخلات لمنع العنف الجنساني والتصدي له. ويشكل الالتزام الرفيع المستوى بمنع العنف الجنساني والتصدي له أمرا أساسيا، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ ومن خلال زيادة التمويل لبرامج المساواة بين الجنسين.

الصحة الجنسية والإنجابية

٥٩ - إن عدم الحصول على الخدمات والمعلومات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية في مناطق النزاع يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، بل قاتلة، على النساء والفتيات. ففي كل يوم، يوجد ما متوسطه ٥٠٧ حالات وفاة من النساء والمراهقات من جراء مضاعفات الحمل والولادة في حالات الطوارئ وفي ظل السياقات المشقة. وتشير التقديرات إلى أن ربع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٥، كان من النساء والمراهقات في سن الإنجاب. وفي حالات الأزمات، تواجه النساء والفتيات مخاطر مضاعفة تتمثل في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والحمل غير المقصود وغير المرغوب فيه، وزواج الأطفال والزواج بالإكراه، وعنف العشير، والاعتصاب، والاتجار بهن^(١٠). وبالإضافة إلى ذلك، يواجه السكان ذوو الإعاقة البدنية أو النفسية أو العجز في النمو قدرا أكبر من الصعوبة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٦٠ - ويشكل الاستثمار في إرساء نظم صحية أكثر قوة ومرونة أمرا أساسيا، وتلعب الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية دورا هاما في إيجاد الثقة بين المجتمعات المحلية والنظم

(١٠) حالة سكان العالم في عام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.15.III.H.1).

الصحية من أجل سد الفجوة الموجودة في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات صحة الأمهات و المواليد والأطفال والمراهقين وفي الحصول على تلك الخدمات وتمويلها على نطاق السلسلة الإنسانية والإنمائية بأكملها.

جيم - طريقة العمل الجديدة للحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف

٦١ - تميل أزمات اليوم إلى تعطيل حياة الناس لسنوات، بل ولعقود، حيث يظل الناس معتمدين على المعونة لفترة طويلة جدا. ولا يزال تقديم المساعدة المناسبة إلى الأشخاص المحتاجين على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب أمرا مهما كما كان دائما. ولا ينبغي لشيء على الإطلاق أن يقوض الالتزام بالعمل الإنساني القائم على المبادئ. وفي الوقت نفسه، يجب بذل المزيد من الجهود لمنع الأزمات في المقام الأول والحد مما يواجهه الناس من احتياجات ومخاطر ومواطن ضعف على مر الزمن.

٦٢ - وينبغي اتباع طريقة عمل جديدة لضمان تلبية احتياجات الملايين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية، وفي الوقت نفسه تمكين جميع الجهات الفاعلة المعنية على العمل سويا بهدف الحد من الاحتياجات ومواطن الضعف والمخاطر ودعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف إيلاء تركيز أكبر على منع الأزمات وإدارة المخاطر، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والفردية، وتجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

منع الأزمات وإدارة المخاطر

٦٣ - تدعو المشاورات المتعلقة بإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٣٠ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى إحداث تغيير كبير في الجهود الرامية إلى توقع الأزمات ومنع وقوعها. ويشكل فهم المخاطر والتصرف بناء عليها في الوقت المناسب أمرا ضروريا لإنقاذ المزيد من الأرواح وتقليل المعاناة. وهناك ضرورة لتوافر الأطر الكفيلة بتحديد المخاطر وإدارتها في جميع السياقات، وإجراء تحليل للمخاطر يكون مشتركا بين المنظمات، ولأن تؤدي المعلومات والتحليلات إلى اتخاذ إجراءات مبكرة.

٦٤ - وهناك حاجة إلى بيانات قوية و تحليل مشترك، مع زيادة القدرات والموارد المالية لضمان الاتساق في جمع البيانات وفي المعايير، بغية تحديد مكان وجود أشد المخاطر ومواطن الضعف والاحتياجات. ويتطلب ذلك مجموعة مهارات وأدوات معززة لتحسين القدرة على إجراء تحليل مخاطر الأزمات بطريقة سليمة فيما يتعلق بكل من الكوارث الطبيعية وحالات

الطوارئ المعقدة، بما في ذلك المخاطر في المناطق الحضرية. ويمثل مؤشر إدارة المخاطر خطوة ضرورية نحو بناء قاعدة أدلة قوية بشأن مخاطر الأزمات الإنسانية يسترشد بها في التخطيط الإنساني والإنمائي.

٦٥ - وينبغي أيضا استخدام أدوات أكثر تنوعا لتقاسم المخاطر، من قبيل خطط التأمين أو شبكات الأمان الاجتماعي. وتتيح المجموعات المعنية بمخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي الفرصة لتقاسم مخاطر الكوارث بشكل أكثر إنصافا بين البلدان. وتسعى "مبادرة المرونة إزاء المناخ: التوقع والاستيعاب وإعادة التشكيل" التي أطلقها الأمين العام إلى توسيع نطاق التغطية لهذه المجموعات المعنية بالمخاطر على الصعيد الإقليمي لضمان توفير بليون دولار لتغطية أكثر من ٣٠ بلدا ضد الجفاف والفيضانات والأعاصير والتقلبات المناخية.

تعزيز القدرات الوطنية والمحلية

٦٦ - ينبغي أن توجه الموارد وأنشطة تنمية القدرات في مجالات الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي إلى الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية والمحلية. ومن شأن ذلك أن يحترم رغبة الناس في التحلي بالمرونة وأن يحد من الاعتماد على المساعدة الأجنبية وأن يحول دون تدخلات دولية طويلة الأجل وباهظة التكلفة. وتوجد حاجة، قبل وقوع الأزمات، إلى تحديد معالم القدرات اللازمة وإجراء مزيد من التواصل لتحديد ودعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الأقدر على تلبية الاحتياجات والحد منها.

٦٧ - ويجب تعزيز الشراكات مع النظراء المحليين، مثل المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية المحلية وشبكات الشتات الموسعة. ويجب أيضا بذل جهود مكثفة لفهم الأولويات التي يحددها الناس أنفسهم. ويجب إنشاء قنوات مفتوحة للاتصال المتبادل لفهم الاحتياجات المتغيرة للسكان المتضررين وتلبيتها.

٦٨ - وعندما تُثقل النظم الوطنية أو يلحق بها الضرر من جراء الأزمات أو في أوقات الصراع، تؤدي المساعدة الدولية دورا هاما في تخفيف حدة الاحتياجات. ويجب أن تظل الجهود المبذولة مركزة على التواصل مع المستجيبين المحليين وتعزيز قدرتهم، مع الاستفادة من الأصول والقدرة الأقرب إلى الأزمات.

تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي

٦٩ - توفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا تحويليا للنتائج مدته ١٥ عاما يهدف إلى تلبية احتياجات الناس. ويشكل العمل على تحقيق النتائج الجماعية التي تقلل من الاحتياجات

والمخاطر ومواطن الضعف مع مرور الوقت، على أساس تحليل المخاطر المشتركة والتخطيط المتعدد السنوات، أمرا ضروريا لتجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي ولكفالة ألا يتخلف الأشخاص المتضررون من الأزمات أو المعرضون لها عن الركب. وأثناء العمل على تحقيق هذه النتائج، ستدعم المبادئ الإنسانية العمل الإنساني.

٧٠ - وانطلاقا من الفهم المشترك لأكثر الاحتياجات والمخاطر، ينبغي أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المعنية على تحقيق نتائج جماعية، على مدار عدة سنوات، تلي الاحتياجات وتتناول المجالات ذات الأولوية القصوى بهدف تحسين ظروف الأشخاص المتضررين من الأزمات. وينبغي أيضا تمكين المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية لكي يتمكنوا من قيادة إسهامات الأمم المتحدة وشركائها بقوة من أجل الحد من الاحتياجات ومواطن الضعف والمخاطر، وذلك من خلال الجمع بين الجهات الفاعلة التي يمكنها تنفيذ تلك الأولويات على أكمل وجه (الجهات التي تُبدي ميزة نسبية، مع مراعاة مسؤوليات الولاية) ومن خلال تنسيق عملية تنفيذ الأولويات. وإتاحة الأخذ بأسلوب العمل الجديد هذا، سيكون من الضروري التحول من تمويل فرادى المشاريع أو شركاء بعينهم إلى تمويل الإنجازات التي تحققها هذه النتائج الجماعية على نحو مستدام يمكن التنبؤ به على مدى عدة سنوات، وتعزيز اتخاذ الجهات الفاعلة في مجال التنمية إجراءات مبكرة.

دال - تعزيز التمويل

٧١ - ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في الناس والجهات الفاعلة المحلية والنظم الوطنية عن طريق زيادة حصولهم على التمويل اللازم لبناء قدراتهم والاستجابة للمخاطر والأزمات. وقد أثبتت آليات من قبيل الصناديق القطرية للتمويل الجماعي بالفعل أنها أحد مصادر التمويل الرئيسية لجهات الاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي وأحد الصكوك القليلة التي تمكن من تقديم المساعدة الإنسانية التي تحددها الاعتبارات الميدانية بصورة مباشرة تتسم باللامركزية. وتوفر أيضا صناديق التمويل الجماعي الأخرى، مثل صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تمويلا مباشرا تشتد الحاجة إليه لجهات الاستجابة الأولية.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٥، جمعت الصناديق القطرية للتمويل الجماعي مبلغ ٥٩١ مليون دولار - وهو أكبر مبلغ على الإطلاق يتم جمعه في سنة واحدة - وخصصت ٥٠٥ ملايين

دولار لـ ١٨ بلدا^(١١). ووُجِّه نحو ١٧ في المائة من المبلغ المخصص - حوالي ٨٥ مليون دولار - إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية وحدها، وهو ما يمثل حصة كبيرة من التمويل العالمي الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية^(١٢). ولمواصلة تعزيز هذا الاتجاه، ينبغي النظر في زيادة الجزء الإجمالي المخصص للتمويل الناتج عن النداءات الإنسانية الموجه من خلال الصناديق القطرية للتمويل الجماعي إلى ما نسبته ١٥ في المائة من الاحتياجات المطلوبة في تلك النداءات.

٧٣ - وتوجد حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمار في المناطق الشديدة الخطورة بغرض التأهب للكوارث، وحيثما أمكن، منعها تماما. وتشير التقديرات إلى أنه لم يُنفق على منع الكوارث والتأهب لها سوى ٠,٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤^(١٣). وبالمثل، فإن تمويل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات لا يزال غير كاف وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في الأوضاع الهشة.

٧٤ - وفي ظل وجود سجل إنجازات مدته ١٠ سنوات، يعتبر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ واحدا من أنجح أدوات التمويل الإنساني العالمي، حيث إنه يوفر للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة تمويلا سريعا غير مخصص يقوم على الاحتياجات. وفي عام ٢٠١٥، تلقى الصندوق ٤٠٣ ملايين دولار في شكل تبرعات وخصص مبلغ ٤٧٠ مليون دولار للأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة في ٤٥ بلدا من خلال الاستجابة السريعة ومنح الطوارئ الناقصة التمويل^(١٤). ومع التسليم بالدور الفريد للصندوق، و تلبية للاحتياجات الإنسانية العالمية التي شهدت زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، ينبغي النظر في توسيع نطاق الصندوق ليصبح ١ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٨، بما في ذلك من خلال مصادر التمويل الجديدة والإضافية.

٧٥ - ويجب على المجتمع الدولي أن يستفيد من أدوات التمويل المختلفة بدرجة أكبر تتجاوز ما هو سائد حالياً من ممارسات تتعلق بالمنح. وينبغي استخدام مجموعة من الأدوات

(١١) على نحو ما أبلغ به نظام تتبع التبرعات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبوابة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٢) تشير آخر التقديرات المتاحة لعام ٢٠١٤ إلى أن التمويل المخصص مباشرة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بلغ ٠,٢ في المائة من إجمالي التمويل المخصص للأغراض الإنسانية (Development Initiatives, "Global humanitarian assistance report 2015").

(١٣) البيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٤) تم تنزيل البيانات في ٢٩ مارس ٢٠١٦.

المالية لتقليل المخاطر على فترة متعددة السنوات، و ينبغي في الوقت نفسه إضافة حوافز لتشجيع على الابتكار باعتباره وسيلة لتطوير الأدوات التي تعزز التأهب وتحد من الهشاشة والمخاطر. ويشمل ذلك استعراض الأدوات والأساليب والنهج الحالية لتمويل التنمية التي يمكن استخدامها في الحالات الهشة التي طال أمدها ويمكن أن يكون لها أثر مكمل إيجابي في معالجة المسائل الإنسانية العديدة، مثل التأمين ضد المخاطر وسندات التأمين المتصلة بالكوارث والقروض وضمانات القروض والآليات المبتكرة مثل رسم التضامن الدولي المقترح. وينبغي للأمم المتحدة والبنك الدولي وجهات أخرى أن تنظر أيضاً في الخيارات الرامية إلى إنشاء منتدى تمويل دولي من شأنه أن يوفر الحوافز لهذه الممارسات المتعلقة بالتمويل، ولا سيما في الأزمات التي طال أمدها.

٧٦ - وإن التنفيذ الناجح لـ "الصفقة الكبرى"، حسبما وردت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية وجرى تأييدها في تقرير الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (A/70/709)، سيؤدي، في جملة أمور، إلى تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من التحلي بقدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالنفقات، وتمكين الجهات المانحة من زيادة مقدار التمويل غير المخصص وتبسيط إجراءات تقديم التقارير و شروط التمويل. ومن الضروري جداً أيضاً توسيع قاعدة الجهات المانحة، ويجب بذل مزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية والقطاع الخاص.

رابعاً - التقدم المحرز في مجال تنسيق العمل الإنساني

٧٧ - رغم أن التصدي للتحديات الكامنة وراء الاحتياجات والمعاناة الإنسانية يتطلب القيام بقدر أكبر بكثير من العمل، فقد واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها إحراز تقدم كبير في تنسيق العمل الإنساني في المجالات المبينة في الفقرات الواردة أدناه.

ألف - دورة البرامج الإنسانية

٧٨ - إن الأخذ بدورة البرامج الإنسانية منذ عامين، التي تشجع الشركاء على إيجاد استجابات جماعية بناءً على قاعدة أفضل من الأدلة ورصد متواصل، شكّل خطوة هامة في تعزيز فعالية العمل الإنساني الميداني وفي تخفيض الاحتياجات و مواطن الضعف. وفي عام ٢٠١٥، وضعت الأفرقة القطرية للعمل الإنساني المشاركة في ١٥ عملية خططاً متعددة السنوات وسعت إلى تعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وبناء القدرة الوطنية والمحلية، وإدماج إدارة المخاطر.

٧٩ - وانطلاقاً من روح تعزيز النظم الوطنية والمحلية وليس الاستعاضة عنها، قدّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعات عالمية الدعم إلى الأفرقة القطرية للعمل الإنساني لتحسين الروابط مع مراكز التنسيق دون الوطنية والتشجيع على زيادة مشاركة الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية الأخرى. وأولّي مزيد من الاهتمام أيضاً إلى تنسيق المساعدة النقدية وتقديمها، بما في ذلك المنح النقدية المتعددة الأغراض، إذ تبين أن النقد يمثل طريقة مرنة وفعالة وممكنة للاستجابة الإنسانية تعزز إلى أقصى حدّ فرص البرمجة المشتركة والأثر الجماعي، عندما يسمح السياق بذلك.

٨٠ - وفي عام ٢٠١٥، استثمرت الأفرقة القطرية الإنسانية المشاركة في أكثر من ٢٤ عملية في تحليل مشترك أكثر دقة للاحتياجات. وأصبحت تقديرات عدد الأشخاص المتضررين بسبب أزمة ما والمحتاجين إلى مساعدة أكثر وضوحاً وتنظيماً. وأجرت بعض الأفرقة القطرية، في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان مثلاً، تحليلاً مفصلاً قائماً على المؤشرات لمدى خطورة الوضع في المناطق المتضررة. ولا يزال الاستخدام المتزايد لمنصات جمع البيانات المتنقلة يساهم في زيادة سرعة عمليات التقييم وتحسين نوعيتها. ففي الجمهورية العربية السورية، سمح تحديد الطابع المعقد للاحتياجات في المدن على نحو أفضل بإجراء أول استعراض عام للاحتياجات الإنسانية الخاصة بالمناطق الحضرية.

باء - البيانات وتحليل المخاطر وإدارة المعلومات

٨١ - إن تبادل البيانات المتوفرة في صيغ مفتوحة و متاحة على نطاق واسع، مع اعتماد ضمانات مناسبة لحماية الأمن والخصوصية، مهم جداً لإجراء تحليل مشترك سليم. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت منصة تبادل البيانات لأغراض إنسانية مورداً مركزياً يتضمّن نحو ٤ ٠٠٠ مجموعة بيانات يتقاسمها أكثر من ٢٠٠ من النظراء، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة. وقد استُخدمت البيانات لتحسين فهم الاستجابة لأزمات معينة وتحليل التحديات العالمية.

٨٢ - وينبغي أن يكون تحليل المخاطر وتحديد القدرات القاعدة الأساسية لتحديد نوع المشاركة الدولية ومستواها. وفي عام ٢٠١٥، منح مؤشر إدارة المخاطر الدعم لتطوير نماذج مفتوحة المصدر للمخاطر في عدد من المناطق، وستواصل البلدان تقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والوطنية التي ترغب في تطوير نماذج للمخاطر على الصعيد دون الوطني، بوسائل منها بناء القدرة الوطنية على امتلاك هذه النماذج وتعهدها.

٨٣ - وينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية أن تجمع وتحلل وتستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة من أجل التعرف على أشد الفئات ضعفاً وحرماناً، فضلاً عن الفئات الأكثر عرضة للمخاطر التي تهدد حمايتها، وإيلائها الأولوية وتتبع ما تحزره من تقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وهناك حاجة أيضاً إلى الحصول على مزيد من البيانات المصنفة حسب المناطق الحضرية من أجل ضمان توفر المهارات والأدوات لتحليل المخاطر والاحتياجات الحضرية.

٨٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسار عمل متعدد السنوات يرمي إلى إنشاء منصات ونظم رقمية جديدة وتحديث تلك الموجودة حالياً بغية تحسين خدمات المعلومات المقدمة إلى أوساط العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز المنصة الإلكترونية لدائرة التتبع المالي، إلى جانب قاعدة البيانات الأساسية، وتحسين شفافية بيانات تمويل الأنشطة الإنسانية وتتبع طرائق جديدة مثل برمجة التحويلات النقدية والتخطيط المتعدد السنوات. وعلاوة على ذلك، قام العديد من وكالات ومجموعات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإنساني بتحسين جودة أدوات إدارة المعلومات التي تعمل بها وتوسيع نطاقها، مثل بوابة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مصفوفة تتبع التشرّد للمنظمة الدولية للهجرة.

جيم - الأهمية المركزية للحماية

٨٥ - نظراً إلى ضرورة وضع الحماية في محور العمل الإنساني، يولي عدد متزايد من المنظمات الإنسانية الأولوية للحماية من خلال إدماج أهداف الحماية أو تعميم الحماية في برامجها. وأحرز تقدم أيضاً في إدراج مبادئ وأولويات تعميم الحماية في عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرارات في مجال العمل الإنساني، ولا سيما الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الأفرقة القطرية الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والعراق في عام ٢٠١٥ استراتيجيات حماية استراتيجية تعترف بأن الحماية هي مسؤولية مشتركة وتحدد أولويات الحماية وآليات المساءلة الرئيسية.

٨٦ - مع ذلك، فإن الاستعراض المستقل الشامل للمنظومة المتعلق بالحماية في سياق العمل الإنساني خلّص إلى أنه رغم المبادرات الحاسمة مثل مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي اتخذها الأمين العام والبيان الذي أدلى به المسؤولون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الأهمية المحورية للحماية في العمل الإنساني، يجب أن تبذل جميع الجهات الفاعلة مزيداً من الجهد لضمان أن تكون تلك الحماية جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات المبكرة وصنع القرارات

والاستجابة. وعلاوة على ذلك، يجب اعتماد مبدأ عدم التسامح إطلاقاً إزاء ارتكاب العاملين في المجال الإنساني الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٨٧ - وكرّرت نتائج استعراضات الأقران التنفيذية التي أجرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عدة بلدان والمشاورات الأخيرة في القطاع الإنساني التي قادتها المجموعة العالمية للحماية المواضيع الرئيسية التي يجب أن تسترشد بها جهود الحماية في المستقبل. فهي تشير أولاً إلى الحاجة إلى تحسين فهم مساهمة الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في تحقيق النتائج المتعلقة بالحماية والاستفادة من هذه المساهمة. وثانياً، تعيد تأكيد أهمية التزام القيادة العليا في المجال الإنساني بضمان إعطاء الأولوية لتلك الحماية. وثالثاً، إن إجراء تحليل دقيق للحماية والتفاعل مع المجتمعات المتضررة ضروريان لدعم الاستراتيجيات والاستجابات الفعالة. ورابعاً، يؤدي تعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والسياسة وحقوق الإنسان والأمن دوراً بالغ الأهمية لضمان اعتماد نهج حماية أكثر تكاملاً، مع اعتراف كل جهة فاعلة بدور وولاية كل من الجهات الفاعلة الأخرى. وخامساً، من المهم جداً أيضاً أن يوفر المقرّ حوافز واضحة وتوجيهات وقدرات خاصة بالحماية. ويجب أن تحصل الجهات الفاعلة الميدانية على الدعم من المقرّ وأن تكون قادرة على التعبير عن شواغلها دون الخوف من العواقب.

دال - التواصل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين

٨٨ - ثمة حاجة مستمرة إلى تحسين المساءلة أمام الأشخاص المتضررين من أجل تعزيز فعالية العمل الإنساني، وإلى الاستمرار في التواصل معهم في هذا الصدد. واستُحدثت أدوات مختلفة، مثل المعيار الإنساني الأساسي للتنوعية والمساءلة، الذي أيدته أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية. وأكدت استعراضات الأقران التنفيذية التي أجرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٥ أنه بالرغم من أن عدة منظمات فردية جمعت تعليقات من المجتمعات المحلية، لم يكن هناك أي اتساق فيها ولا تسجيل منهجي لها للاسترشاد بها في التعديلات المدخلة على الاستجابة الإنسانية الجماعية. وتطلّبت الأزمة الناجمة عن فيروس إيبولا كذلك طريقة تفكير جديدة بشأن طريقة معالجة الافتقار إلى المعلومات على نطاق واسع وسوء الفهم في حالات الطوارئ المتصلة بالصحة العامة والتغلب على انعدام الثقة في المستجيبين.

٨٩ - ويجب بذل مزيد من الجهد لإشراك الأشخاص المتضررين بصورة أكثر منهجية وتعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال استخدام آليات التعليقات المشتركة. واستجابةً للزلازل في نيبال، أنشئت آلية مشتركة بين الوكالات للحصول على التعليقات العامة كان

لها غرض مزدوج تمثل في نقل معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى المتضررين وجمع وتجميع وتحليل التعليقات الواردة من المجتمعات المحلية للتأثير في عمليات صنع القرارات. ويشكّل إطلاق مركز مكالمات العراق المشترك بين الوكالات مثلاً آخر على الجهد الجماعي الرامي إلى تقديم معلومات في الوقت المناسب إلى المتضررين، والقيام في الوقت نفسه أيضاً بالرد على التعليقات والشكاوى، وزيادة الوعي بالأوضاع السائدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية أن تضمن إنشاء آليات للحصول على التعليقات بصورة منهجية منذ بداية حالات الطوارئ، وأن تنظر في تكرار نموذج النهج المشتركة وتكييفه في سياقات مختلفة، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة.

هاء - فعالية الشراكات والتكامل

٩٠ - يهدف القطاع الإنساني إلى الجمع بين مجموعة متنوعة من الشركاء واستخدام شبكاتهم من أجل زيادة فعالية العمل الإنساني. وعملت الأمم المتحدة تحديداً مع عدد من المنظمات الإقليمية لتعزيز التنسيق والاستجابة في مجال العمل الإنساني. وفي عام ٢٠١٥، أنجزت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بنجاح إطار الشراكة الخمسي الأول بينهما المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها والتعافي منها. وقدّمت الأمم المتحدة الدعم أيضاً إلى الوكالة الكاربيية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية في جزر البهاما ودومينيكا. وبدعم تقني من الأمم المتحدة، اعتمد الاتحاد الأفريقي إطاره للسياسات الإنسانية والمبادئ التوجيهية لإدارة الكوارث الخاصة به. وكان للاتحاد الأفريقي أيضاً دور قيادي في تحديد المواقف الأفريقية المشتركة بشأن عمليتين عالميتين رئيسيتين هما إطار سينداي ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وعملت الأمم المتحدة كذلك مع منظمات إقليمية، مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، لمواصلة الدعوة إلى توفير الدعم المالي لأزمات محددة.

٩١ - ولم ينفك يتزايد الاعتراف بحجم ومشاركة عناصر فاعلة من القطاع الخاص في مجال العمل الإنساني، وبالأثر الذي تخلّفه الكوارث الطبيعية وحالات النزاع في الأعمال التجارية. فالقطاع الخاص يضيف على هذا العمل قيمة إضافية وطابعاً ابتكارياً، ولا سيما في مجالات رئيسية كالاتصالات واللوجستيات والتحويلات النقدية. ثم إن مشاركة هذا القطاع والدعم الذي يقدمه يمكن تتبعهما وتنسيقهما على نحو أفضل كما كان الحال في الكارثتين الطبيعيّتين في فانواتو ونيبال.

واو - تعزيز قدرات الموارد البشرية

٩٢ - يتطلب العمل الإنساني الفعال نشر الأفراد والأصول في الوقت المناسب. وتواصل الأمم المتحدة منح الأولوية إلى استقدام ونشر عاملين في المجال الإنساني ذوي مهارات ومشهود لهم بالخبرة في الوقت المناسب، ولا تزال ملتزمة في الآن ذاته بضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين والتنوع من حيث التمثيل الجغرافي. ويتعاون مكتب إدارة الموارد البشرية مع عدد من الإدارات الأخرى على تنظيم أنشطة ومناسبات في عدد كبير من البلدان في مجال التوعية بأهمية التنوع. إضافة إلى ذلك، سيسرعان في الإعلان عن الوظائف الشاغرة بمواقع أكثر تنوعا للتواصل الاجتماعي بهدف اجتذاب مرشحين أكثر تنوعا.

خامسا - مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

٩٣ - بعد ثلاث سنوات تقريبا من المشاورات الواسعة النطاق التي شملت أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص في ١٥٣ بلدا، سيعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. ويتيح المؤتمر فرصة تاريخية لإعادة حفز وإحياء روح الالتزام المشترك الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه تجاه الإنسانية ومن أجل تكريس عالمية المبادئ الإنسانية.

٩٤ - وستحدد مؤتمر القمة الرؤية التي طرحها الأمين العام في تقريره (A/70/709)، الذي يورد خمس مسؤوليات أساسية (قيادة عالمية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها؛ والتمسك بقواعد تصون الإنسانية؛ وعدم إغفال أحد؛ وتغيير حياة الناس - الانتقال من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز؛ والاستثمار في الإنسانية، وفي خطة عمله من أجل الإنسانية. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والجهات المعنية الأخرى إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسؤوليات الخمس الأساسية الواجب الوفاء بها من أجل البشرية. وقادة العالم وأصحاب المصلحة الآخرين في مؤتمر القمة مدعوون إلى الالتزام بدفع خطة العمل من أجل الإنسانية قدما وتحويلها إلى إطار للعمل والتغيير والمساءلة المتبادلة. وبالنظر إلى الضرورة الملحة لإنهاء معاناة الملايين من الناس اليوم، يدعو الأمين العام إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل من أجل الإنسانية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

٩٥ - وسيصدر في أعقاب المؤتمر موجز من إعداد الرئيس، إضافة إلى وثيقة التزامات بالعمل ستتضمن المجموعة المحددة من الإجراءات والالتزامات التي تعهد بها قادة العالم خلال مؤتمر القمة. وسيجري أيضا إعداد تقرير للأمين العام عن نتائج المؤتمر، عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٦/٧٠. وسيقدم التقرير إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين.

سادسا - التوصيات

٩٦ - بناءً على ما تقدم ذكره، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء الجماعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإنسانية تعزيز وكفالة احترام مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والتزاهة والحياد والاستقلال، والتقيّد بها بشكل تام؛

(ب) أن تتخذ الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات؛ وأن تدين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية حالات وقوع هذه الانتهاكات على نحو أكثر اتساقاً وانتظاماً؛

(ج) أن تقوم الدول الأعضاء بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك حالات الاعتداء على موظفي الرعاية الصحية والمرافق التابعة لهم ووسائل النقل التي يستخدمونها، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني وما يستخدم في عمليات الإغاثة الإنسانية، والحرمان المتعمد من المواد الضرورية للبقاء على قيد الحياة، وكفالة مساءلة تلك الأطراف عنها، وذلك باعتماد جميع الخيارات المتاحة على الصعيدين المحلي والدولي؛

(د) أن تكف الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول عن استخدام المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية لأغراض عسكرية وعن استهدافها؛ وأن تعتمد الدول الأعضاء وتنفذ بفعالية التدابير الوطنية اللازمة، بما في ذلك التدابير التشريعية والتنظيمية والعملية، لضمان احترام الالتزامات القانونية الدولية المنوطة بها في ما يتعلق بحماية الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق والنقل الطبي؛

(هـ) أن تتخذ الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول جميع التدابير اللازمة لتعزيز احترام قواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية، أي قواعد التمييز، والتناسب واتخاذ الاحتياطات، بسبل منها إحلال النظرية والتدريب المناسبين؛

(و) أن تعترف الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بوجود الضرر النمطي الشديد الانتشار والقابل للتنبؤ به الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة، وتذكي الوعي بخطورته، وتحرص

على العمل من أجل إيجاد التزام سياسي بالتصدي لاستخدامها وتضع تدابير عملية للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالمدينين؛

(ز) أن تتيح الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وأن تيسر وصولها؛

(ح) أن تكفل الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات واضحة وبسيطة وسريعة لنشر العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والسلع المقدمة لهذا الغرض؛

(ط) أن تلتزم الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية بأن تحد بشكل كبير من أعداد المشردين داخليا. بما يحفظ لهم كرامتهم ويكفل أمنهم، وذلك بوسائل منها العمل صوب تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض أعدادهم بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ بغية إيجاد حلول دائمة لمشكلة المشردين داخليا؛

(ي) أن تكفل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية تحسين حماية المشردين داخليا ومساعدتهم، وأن تضاعف جهودها وتعاونها، لا سيما مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، من أجل العمل بشكل جماعي وفي أطر متعددة السنوات للتصدي للطابع الطويل الأجل الذي يتسم به هذا التشرد، وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الأشخاص المشردين قسرا وإيجاد حلول لمحتهم؛

(ك) أن تدعم الدول الأعضاء وضع أطر إقليمية وسياسات وطنية وأطر قانونية وطنية بشأن التشرد الداخلي والتصديق عليها وتنفيذها على نحو كامل، استنادا إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي؛

(ل) أن توفر الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ برامج تلي احتياجات المتضررين المختلفة باختلاف السياق، بسبل منها جمع بيانات مصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة وتحليلها واستخدامها، وإيلاء الأولوية لتمويل برامج تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(م) أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية بنشاط مع الأشخاص المتضررين من الأزمات، بما يكفل إشراك النساء والفتيات والفتيان والرجال في جميع مستويات عمليات صنع القرار، وأن تحرص في ذلك بخاصة على ضمان مشاركة النساء والفتيات في تلك العمليات على قدم المساواة. بما يشمل قدرتهن على تلبية أولياتهن واحتياجاتهن الجنسانية المختلفة والمحددة وفقا لفتاكن العمرية ومعالجة مواطن الضعف الخاصة بهن؛

(ن) أن تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العمل سوياً من أجل ضمان النهوض بحقوق النساء والفتيات والرجال ومن أجل إدراج مختلف احتياجاتهم ومواطن الضعف لديهم وقدراتهم على نحو كاف في جهود التأهب والاستجابة والتعافي؛ أي تحديداً، أن تعترف الجهات الفاعلة بضرورة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات المتعلقة بها و البرامج التي تمنع العنف الجنساني وتتصدى له، وأن تمنح الأولوية لتلك الضرورة، وأن تخصص موارد ملائمة ومتناسبة لبرامج تحقيق المساواة بين الجنسين تشمل المنظمات الوطنية والجماعات النسائية؛

(س) أن تعزز الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المساءلة أمام الأشخاص المتضررين بطرق عدة كالقيام جماعياً بتزويدهم بالمعلومات واستقاء تعليقات المجتمعات المحلية وتجميعها وتحليلها للتأثير في عمليات صنع القرار؛

(ع) أن تنظر الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في أن تقدم المساعدة النقدية إلى جانب أشكال المساعدة الإنسانية الأخرى على قدم المساواة وبشكل منهجي، وحيثما أرتئي أن الأجدى تقديم مساعدة نقدية، تفضيل ذلك الخيار واعتبار لا وجود لبديل آخر؛

(ف) أن تعزز الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة دعمها للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ كيما يحتوي بحلول عام ٢٠١٨ على بليون دولار من التبرعات، وذلك من خلال مصادر تمويل جديدة وإضافية، فضلاً عن زيادة النسبة الكلية من التمويل المتأتي من النداءات الإنسانية والمقدم من خلال صناديق الأمم المتحدة القطرية للتمويل الجماعي لكي تصل إلى ١٥ في المائة من إجمالي المبلغ اللازم لتغطية الاحتياجات المطلوبة في النداءات الإنسانية؛

(ص) أن تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تعزيز سبل تمكين الحكومات من إدارة المخاطر والتصدي لها، بوسائل منها دعم وتمكين قدرات القيادة والتأهب والاستجابة الوطنية والمحلية، وكذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية بصورة منهجية وبناء القدرة على التكيف؛

(ق) أن تقدم الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدعم والاستثمار إلى القدرة المحلية والوطنية بوسائل منها زيادة التمويل المقدم إلى الشركاء المحليين والوطنيين، وتقديم دعم طويل الأجل لإيجاد مثل هذه القدرة ونظم تقديم الخدمات لدى تلك الجهات الفاعلة، والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

(ر) أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تعزيز جهودها المبذولة لدعم مساعي الحكومات الوطنية لتخطيط قدراتها في مجالي التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك قدرات الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، من أجل زيادة تيسير الترابط والتكامل بين جهود الاستجابة للكوارث التي تبذلها كل من القدرة الوطنية والدولية؛

(ش) أن تعمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركاؤها سويا من أجل الحد من احتياجات المرأة والرجل والطفل ومواطنيهم واحتمالات تعرضهم للمخاطر في حالات الأزمات، والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لصالح بعض أشد الناس ضعفا وعدم إغفال أحد؛

(ت) أن تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها سويا من أجل تحقيق نتائج جماعية تحد من العوز والضعف واحتمال التعرض للمخاطر على مدى عدة سنوات، وذلك على أساس الميزة النسبية التي تتيحها طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة وفهم مشترك لاحتياجات ومخاطر قامت في سياق معين، مع التسليم بالأهمية التي تتسم بها المبادئ الإنسانية بالنسبة للعمل الإنساني؛

(ث) أن تزيد الدول الأعضاء والمنظمات المعنية من التمويل المتعدد السنوات القابل للتنبؤ به من أجل تحقيق نتائج جماعية والاستفادة بشكل أفضل من مختلف أدوات التمويل التي تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم منح؛

(خ) أن تتعاون الدول الأعضاء على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والحكومات المحلية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى من أجل كفالة زيادة فعالية التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المناطق الحضرية وإيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛

(ذ) نظرا لأن إنهاء معاناة الملايين في حالات الأزمات قد بات ضرورة ملحة، فإن الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركاؤها مدعوون إلى المضي قدما في تنفيذ المسؤوليات الأساسية وخطة العمل من أجل الإنسانية الواردة في تقرير الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.